

أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية تحليل قطاعي للفترة (1996-2013)

فضل المولى معيوف الحباشنة*

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1996-2013). ولتحقيق ذلك الهدف تم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج يحتوي على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية كمتغير تابع، ومعدل نمو المستوردات والصادرات كمتغيرات مستقلة. وقد تم التوصل إلى إن النمو في الصادرات الوطنية والمستوردات يؤثران إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية. وهذا ينسجم مع واقع الحال في الصناعات التحويلية في الأردن نظراً لاختلال الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية وعدم حدوث تحولات نوعية لصالح الصناعات الإنتاجية بالشكل الذي يساهم في تغذية النشاطات الإنتاجية وخاصة النشاط الصناعي بمستلزمات الإنتاج. لذا أوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار والتوجه نحو الصناعات الوسيطة والرأسمالية.

الكلمات الدالة: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصناعة التحويلية.

مشكلة الدراسة:

إذا كانت الدول المتقدمة قد أولت اهتماماً كبيراً بتطوير وتوسيع حجم التجارة الخارجية انطلاقاً من أهمية هذا القطاع في التطور الاقتصادي والاجتماعي، فإنه من الأجدر للدول النامية بما فيها الأردن أن تعطي اهتماماً أكبر لتطوير هذا القطاع لكي يؤدي دوره الفعال في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص. ومن هنا؛ كان لا بد من تحليل العلاقة بين نمو القطاع الصناعي التحويلي الأردني وحجم التجارة الخارجية وقياسها وتحديد شكلها واتجاهاتها.

وفي هذا الإطار تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترة (1996-2013)؟.

أهمية الدراسة:

تتوقع الدول النامية من التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) المساهمة في نمو قطاع الصناعة التحويلية. لذا تعمل هذه الدول ومنها الأردن باتجاه توفير البيئة المناسبة لتحرير تجارتها الخارجية. لذا تتبع أهمية هذه الدراسة لقياس أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن؛ لمساعدة صاحب القرار الاقتصادي في تقييم مساهمة وأداء التجارة الخارجية في الحد من إختلال الهيكل الإنتاجي

المقدمة

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصادات جميعها في مجالات عدة (سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية)، وبخاصة في الوقت الحاضر الذي يتميز بظهور العديد من المتغيرات الدولية سواء ما يتعلق بنظام العولمة والانفتاح الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية وما رافق ذلك من تطور كبير في وسائل الاتصال والمعلوماتية والتي جعلت من العالم أشبه بقية صغيرة على الرغم من ترامي أطرافه. وقد أدى بروز هذه المتغيرات وغيرها إلى اتساع حجم التجارة الخارجية الذي تمثل باتساع حجم التبادلات السلعية والخدمية والمالية الدولية.

ويبرز دور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية كونها تمثل وسيلة يمكن أن تساعد على توفير مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع وتعدّ وسيلة فاعلة يمكن أن تساعد على توفير العديد من السلع الضرورية والكمالية لأفراد المجتمع إضافة إلى كونها وسيلة تساعد على تصريف الفائض الإنتاجي لدى بعض الدول في السوق الخارجية وتوفير بعض العملات الصعبة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات.

* قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، تاريخ استلام البحث 2015/04/27، وتاريخ قبوله 2015/07/21.

وحللت دراسة الطلافحة (2005) أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن، من حيث التركيب السلمي، وتوصلت إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الصادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من المواد الخام إلى الناتج المحلي الإجمالي، واستخدمت اختبار العلاقة السببية بين معدلات النمو في إجمالي الصادرات ومعدلات النمو في التركيب السلمي للصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي.

وهدف دراسة شامية والروابدة (1989) لقياس أثر التركيب السلمي للصادرات الوطنية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى النمو في القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي، بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الأردن، وتوصلا إلى أن زيادة الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وأما الصادرات من السلع الرأسمالية والمواد الخام فإنها تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي. كما توصلا أيضاً إلى أن الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام لها آثار إيجابية على معدلات النمو في الناتج الصناعي، في حين أن الصادرات من السلع الرأسمالية لها آثار عكسية على معدلات النمو في الناتج الصناعي.

من جانب آخر؛ أكدت دراسة Khan and Knight (1988) على أن الدول النامية لجأت إلى ضغط المستوردات (Import Compression) من أجل تحقيق فائض من التجارة الخارجية لخدمة الديون الخارجية التي تعاني منها الدول النامية، ولكنهما افترضوا أن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تعد مدخلات مهمة في إنتاج الصادرات، ولذا فإن ضغط المستوردات يمكن أن يؤدي إلى أثر عكسي على أداء الصادرات من خلال بطء معدل نمو الصادرات وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من المستوردات وبالتالي يكون التأثير سلبياً على عملية التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية خاصة.

ولعل ذلك ما دفع Esfahani (1991) لإضافة المستوردات إلى قائمة المدخلات المطلوبة للإنتاج المحلي، بهدف قياس أثر المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية على معدل النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية عددها (31) دولة شبه صناعية، وذلك انطلاقاً من أن هذه الدول بحاجة ماسة للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، للاستمرار في عملية إنماء الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات. إذ أن التقليل من ضغط المستوردات سيؤدي إلى التوسع في الإنتاج وبالتالي التوسع في الصادرات التي تساهم في تمويل المستوردات وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

قطاع الصناعة التحويلية، مما يُمكن السياسة التجارية الأردنية من توجيه هذا النشاط التجاري لإحداث تحولات نوعية لصالح الصناعات الإنتاجية بالشكل الذي يساهم في تغذية النشاطات الإنتاجية بمستلزمات الإنتاج اللازمة لاستمرار عملية الإنتاج.

أهداف الدراسة:

بالرغم من أن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي لقيت الكثير من الاهتمام والنقاش؛ بيد أن كل من النماذج النظرية الحالية والتحليل التطبيقي لا تقدم إجابة نهائية عن طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. ولهذا تحاول هذه الدراسة تقييم أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن للفترة 1996-2013؛ لذا تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على تطور تجارة الأردن الخارجية للفترة 1996-2013.
2. تقييم أثر الصادرات على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.
3. تقييم أثر المستوردات الإنتاجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.
4. تقييم أثر المستوردات الإنتاجية في حالة التباطؤ الزمني في نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعات التحويلية.

الدراسات السابقة:

تناولت عدد من الدراسات السابقة موضوع التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي والصناعي ولعلّ من أبرز هذه الدراسات دراسة Balassa (1978) والتي أجراها على (11) دولة نامية استطاعت أن تحقق قاعدة صناعية، وباستخدام نموذج قياسي بيّن أن زيادة الصادرات بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو في هذه الدول بمقدار (0.04%). وقام تايلر Tyler (1981) بدراسة النمو والتوسع في الصادرات في 55 دولة نامية، وتوصل من خلالها إلى أن زيادة الصادرات بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو لهذه الدول بمقدار (0.057%).

وفي السياق نفسه قام Kwasi (1990) بقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لعينة من الدول تشمل (28) دولة نامية إفريقية، مقارنة مع الدول النامية غير الإفريقية، وتوصل إلى أن زيادة الصادرات بمعدل (1%) تؤدي إلى زيادة معدل النمو بمقدار (0.123%) في حالة الدول النامية الإفريقية وبمقدار (0.149%) في حالة الدول النامية غير الإفريقية.

وقام Stancheva (2014) بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وركزت دراسته على قضيتين: الأولى، فيما إذا كانت هناك أي صلة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لمجموعة معينة من البلدان، والثانية، ما هي طبيعة هذه العلاقة. وأشارت النتائج إلى أن الانفتاح الاقتصادي هو أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وله تأثير على التجارة الخارجية ويزيد من فرص النمو الاقتصادي.

ولعل ذلك ما أكدته دراسة Jouini (2015) حيث قامت باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2010. إذ أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل إيجابي للتجارة والانفتاح في كل من المدى القصير والطويل.

أما فيما يتعلق في هذه الدراسة فتعد من الدراسات التي تتعرض لبحث وتحليل أثر التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) في نمو قطاع الصناعة التحويلية، إذ أن معظم الدراسات في مجال التجارة الخارجية يقتصر وبشكل متباين على التحليل الوصفي، فيما تأتي التطبيقية منها على جوانب محددة من الموضوع. وتتركز هذه الدراسة على قياس أثر التجارة الخارجية في نمو قطاع الصناعة التحويلية.

تطور التجارة الخارجية في الأردن:

شهد نشاط التجارة الخارجية تطوراً كبيراً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من (1039.8) مليون دينار عام 1996 إلى (4804.8) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي (10.3%)، بيد أن هناك تفاوتاً واضحاً في معدل نمو الصادرات الأردنية من سنة لأخرى حيث سجلت الصادرات نمواً إيجابياً وصلت في حدها الأقصى عام 2004 حيث بلغت (37.69%) وسجلت معدلات نمو سلبية كان في حدها الأدنى عام 2009 حيث سجلت نمواً سالباً مقداره (19.35%) ويعود سبب التراجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

أما بالنسبة للمستوردات فقد ارتفعت قيمة المستوردات من (3043.6) مليون دينار عام 1996 إلى (15523.5) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي (13.2%). ويلاحظ أن هناك تفاوتاً في معدل نمو المستوردات الأردنية من سنة لأخرى حيث سجلت المستوردات نمواً إيجابياً بشكل عام، بيد أنها سجلت معدلات نمو سلبية في كل من السنوات 1997 و1998 حيث بلغت في أواخرها عام 1998 وكانت بنسبة (6.66-%) ويعود السبب في ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي عانت منه بعض الأسواق وخاصة المحيطة في الأردن وما تبع ذلك من إجراءات لحماية صناعاتها المحلية (شتيوي وآخرون، 2012).

واعتبر السفو وحمادي (1988) أن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية من العناصر المهمة والأساسية في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق، انطلاقاً من الآراء الاقتصادية التي تؤكد أن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تعد من أهم المتغيرات الضرورية في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية، لأن القطاع الصناعي يتميز باختلال هيكله الإنتاجي وانعدام ظاهرة التشابك الصناعي والقطاعي بين مختلف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، وباستخدام نموذج قياسي بسيط توصلنا إلى نتيجة مفادها أن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تمارس تأثيراً معنوياً وموجباً على الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية في العراق.

وقام الهزايمة (1993) بدراسة مدى تأثير التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن على المستوى الاجمالي خلال الفترة (1968-1990)، وتوصلت دراسته إلى أن ارتفاع مستوى تأثير الطلب المحلي على نمو الانتاج الصناعي التحويلي، وانخفاض تأثير الطلب الخارجي وقلة تأثيره على نمو الانتاج الصناعي التحويلي.

ولعل ذلك ما دفع نجم الدين وشوتر (2000) لتحليل دالتي الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية حيث توصلت الدراسة إلى ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الأردن من السلع الوسيطة على حساب السلع الاستهلاكية وارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية على حساب المستوردات من السلع الاستهلاكية، مما يعكس التطور الكبير الذي تحقق للاقتصاد الأردني وتحديداً القطاع الصناعي.

وفي السياق نفسه قام Lewer and Bery (2003) بدراسة التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي تستورد سلعاً رأسمالية وتصدر سلعاً استهلاكية تنمو بشكل أسرع من الدول التي تصدر السلع الرأسمالية، وأن انتاج السلع ذات الكثافة العمالية بالنسبة للدول النامية تؤدي إلى زيادة نموها الاقتصادي.

ولعل ذلك ما دفع الرواشدة (2007) للتطرق في دراسته إلى التغيرات التي حصلت في هيكل الصادرات والمستوردات والإجراءات التي استخدمت لزيادة الانفتاح الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأردن عندما يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية واستيراد السلع الرأسمالية لا يدعم النمو الاقتصادي، وهذا يعني أنه لم يتم استغلال الميزة النسبية للاقتصاد الأردني بشكل كفو.

الجدول (1)
تطور الصادرات والمستوردات الوطنية وعجز الميزان التجاري للأردن
خلال الفترة (1996-2013)

مليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	العجز
1996	1039.8	3043.6	2003,8
1997	1067.2	2908.1	1840,9
1998	1046.4	2714.4	1668
1999	1051.4	2635.2	1583,8
2000	1080.8	3259.4	2178,6
2001	1352.4	3453.7	2101,3
2002	1556.7	3599.2	2042,5
2003	1675.1	4072.0	2396,9
2004	2306.6	5799.2	4827,6
2005	2570.2	7442.9	4872,7
2006	2929.3	8187.7	5258,4
2007	3183.7	9722.2	6538,5
2008	4431.3	12060.9	7629,8
2009	3573.3	10107.7	6534,4
2010	4216.9	11050.1	6833,2
2011	4805.9	13440.2	8634,3
2012	4749.6	14733.7	9984,1
2013	4804.4	15523.5	10718,7

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية للبنك المركزي، إعداد مختلفة.

الجانب التطبيقي:

أولاً: عرض الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم بالدراسة:

يهدف التوصل إلى نموذج يبين أثر التجارة الخارجية في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية، وانطلاقاً من الفرضيات التالية سوف يتم تحديد النموذج الخاص بموضوع الدراسة:

1- إن النمو في الناتج الصناعي التحويلي يتوقف على النمو في مدخلات الإنتاج (رأس المال، والعمل) وذلك انسجاماً مع النظرية الاقتصادية.

2- إن النمو في الناتج الصناعي التحويلي يعتمد بشكل أساسي على نمو الصادرات، وذلك من خلال دور الصادرات في زيادة كفاءة عوامل الإنتاج عن طريق توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في

الإنتاج نتيجة تعرضها للمنافسة الدولية، وهو ما يعرف بالأثر الخارجي (External Effect) حسب فرضية تشجيع الصادرات. 3- إن النمو في الناتج الصناعي التحويلي يعتمد على حجم المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، انطلاقاً من الآراء الاقتصادية التي تؤكد على أهمية دور المستوردات في اقتصاديات البلدان النامية بسبب تخلف مستوى تطور القوى المنتجة واختلال التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج الصناعي التحويلي، وانعدام ظاهرة الترابط الصناعي بين أنشطة قطاع الصناعة التحويلية المختلفة أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4- قد لا تؤثر المستوردات في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية آنياً وإنما بعد فترة مناسبة تكفي لوصول المستوردات

تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، واختبار فيليب- بيرون (Philip-Peron)، وذلك لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة، أي عدم استقرار السلاسل الزمنية، وكانت النتائج على النحو الآتي. من خلال الجدول (2) تبين النتائج أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية ساكنة عند المستوى، وبذلك تكون جميع المتغيرات ساكنة من الدرجة صفر I(0).

نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة:

إن الهدف الرئيس في هذه الدراسة هو محاولة قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية في نمو قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1996-2013) وذلك من خلال تحديد الأثر الكمي الذي تتركه معدلات النمو في الصادرات الوطنية، والمستوردات (الوسيلة والرأسمالية)، والمستوردات بعد فترة تباطؤ زمني -مقداره سنة واحدة- في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية.

أولاً- أثر نمو الصادرات الوطنية والمستوردات الإنتاجية في نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية: لقياس أثر التجارة الخارجية في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1996-2013)، فقد تم تقدير النماذج 2 و3 و4 و5 حسب طريقة المربعات الصغرى OLS باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1996-2013) على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول (3).

إلى منشآت القطاع الصناعي واستخدامها في العملية الإنتاجية.

بناءً على ما سبق يمكن استخدام النموذج اللوغاريتمي التالي:

$$\text{LnG} = a_0 + a_1 \text{LnK} + a_2 \text{LnL} + a_3 \text{LnX} + a_4 \text{LnM} + U \dots (1)$$

حيث ترمز LnG، LnK، LnL، LnX، LnM، U إلى لوغاريتم الناتج المحلي، ورأس المال، والعمل، والصادرات، والمستوردات الوسيطة، وحد الخطأ العشوائي على التوالي. وتقاس المعاملات (a₄، a₃، a₂، a₁) مدى مساهمة نمو رأس المال، العمل، الصادرات والمستوردات الوسيطة في نمو الناتج المحلي.

ويهدف التأكد من سلامة النموذج القياسي سوف يتم تقدير النماذج التالية:

$$\text{LnG} = a_0 + a_1 \text{LnK} + a_2 \text{LnL} + U \quad (1)$$

$$\text{LnG} = a_0 + a_1 \text{LnK} + a_2 \text{LnL} + U \quad (2)$$

$$\text{LnG} = a_0 + a_1 \text{LnK} + a_2 \text{LnL} + a_3 \text{LnX} + U \quad (3)$$

$$\text{LnG} = a_0 + a_1 \text{LnK} + a_2 \text{LnL} + a_3 \text{LnM} + U \quad (4)$$

$$\text{LnG} = a_0 + a_1 \text{LnK} + a_2 L + a_3 \text{LnX} + a_4 \text{LnM} + U \quad (5)$$

حيث تم حصر مصادر النمو في ناتج قطاع الصناعة التحويلية في رأس المال والعمل كما تعكسها المعادلة رقم 2، ثم أضيفت الصادرات إلى مصادر النمو الصناعي كما تعكسها المعادلة رقم 3، وكذلك أضيفت المستوردات إلى تلك المصادر كما تعكسها المعادلة رقم 4، أما المعادلة رقم 5 فقد اشتملت على رأس المال، العمل، والصادرات والمستوردات.

نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

الجدول (2)

اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة HG

Variable	اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)			اختبار فيليب- بيرون (PP)		
	t-statistic	Prob.	الاستقرارية	t-statistic	Prob.	الاستقرارية
lnRGDP	-7.48	0.000	مستقر	-7.05	0.000	مستقر
lnL	-6.33	0.000	مستقر	-6.25	0.000	مستقر
lnK	-5.81	0.0001	مستقر	-5.70	0.0001	مستقر
lnX	-5.48	0.0002	مستقر	-5.48	0.0002	مستقر
lnIM	-3.98	0.0066	مستقر	-3.99	0.0065	مستقر

3- إن النمو في الصادرات الوطنية يؤثر إيجابياً في معدل النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير نحو (0.19) نقطة مئوية كما هو مبين في المعادلة رقم (5) في الجدول (3)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل النمو في الصادرات الوطنية بمقدار نقطة مئوية مع بقاء باقي المتغيرات على حالها فإن معدل النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية سوف يزداد بمقدار (0.19) نقطة مئوية.

4- إن النمو في مجمل المستوردات الإنتاجية (الوسيلة والرأسمالية) يؤثر إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير حوالي (0.13) كما هو مبين في المعادلة رقم (5) في الجدول (3)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل النمو في مجمل المستوردات الإنتاجية بمقدار نقطة مئوية فإن معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية سوف يزداد بمقدار (0.13) نقطة مئوية.

ومن النتائج المبينة في الجدول (3) يلاحظ الآتي:

1- أن العلاقة قوية بين معدلات النمو في الصادرات الوطنية والمستوردات وبين معدل النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، إذ أظهر معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) تحسناً عند إضافة معدل النمو في الصادرات الوطنية إلى النموذج كما في النموذج رقم (3)، وكذلك عند إضافة معدل النمو في المستوردات (الوسيلة والرأسمالية) كما في النموذج رقم (4)، كما وجد معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) قد تحسن بصورة ملموسة في حالة النموذج رقم (5)، إذ بلغ نحو (77%).

2- إن زيادة معدلات النمو في عنصر رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، إذ أن زيادة معدلات النمو في عناصر رأس المال والعمل بمقدار نقطة مئوية تؤدي إلى زيادة معدل النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (0.55) و(0.31) نقطة مئوية على الترتيب كما هو مبين في المعادلة رقم (5) في الجدول (3).

الجدول (3)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية للفترة (1996-2013)

المعاملات المقدرة				المتغير المستقل
النموذج 5	النموذج 4	النموذج 3	النموذج 2	
0.55 *(4.89)	0.57 *(5.35)	0.54 *(4.52)	0.61 *(4.99)	معدل النمو في رأس المال
0.31 *(2.15)	0.36 *(2.60)	0.37 *(57.2)	0.45 *(3.22)	معدل النمو في عنصر العمل
0.19 *(1.79)		0.24 *(1.79)		معدل النمو في الصادرات
0.13 *(1.79)	0.16 *(2.23)			معدل النمو في المستوردات (الوسيلة والرأسمالية)
2.24- *(1.80)	1.33- (0.82)	2.55- (1.21)	0.66- (0.36)	المقدار الثابت
$\bar{R}^2=0.77$ F=26.21 DW=2.01	$\bar{R}^2=0.76$ F=25.87 DW=2.00	$\bar{R}^2=0.72$ F=20.12 DW=1.98	$\bar{R}^2=0.66$ F=23.88 DW=1.94	المؤشرات الإحصائية

-القيمة بين القوسين هي قيمة اختبار (t). *تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية 1%.

عام 2013 وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الصادرات تؤدي إلى وجود الأثر الإيجابي وتزيد من درجة المنافسة وزيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، كما تؤدي إلى توسيع حجم السوق والاستفادة من مزايا حجم الإنتاج الكبير.

أما فيما يتعلق بنمو المستوردات الإنتاجية ودورها في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية، فإنه لأمر منطقي أن تكون هناك علاقة إيجابية قوية ما بين معدل نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية ومعدل نمو المستوردات الإنتاجية نظراً لتخلف الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والغياب النسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الرأسمالية، إضافة إلى ضعف الترابط الصناعي المحلي، الأمر الذي أدى إلى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات الإنتاجية بدرجة كبيرة جداً، وذلك من خلال ارتفاع المحتوي الاستيرادي للصناعات التحويلية، إذ بلغت نسبة إجمالي مستلزماتها السلعية المستوردة (76.7%) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية، في حين بلغت نسبة إجمالي مستلزماتها السلعية المحلية (23.3%) من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية عام 2013.

وبهذا نجد أن نتائج تحليل النموذج قد عكست وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين نمو الناتج الصناعي التحويلي ونمو رأس المال والعمل والصادرات الوطنية والمستوردات الإنتاجية، إذ بلغت قيمة معامل التحديد حوالي (77%)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن حوالي (77%) من التغييرات الحاصلة في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو رأس المال والعمل والصادرات الوطنية والمستوردات الإنتاجية.

إن مطابقة نتائج هذا النموذج على واقع الحال في الصناعة الأردنية خلال الفترة (1996-2013) تشير إلى أن الناتج الصناعي التحويلي ينمو بنفس الاتجاه الذي ينمو فيه حجم الصادرات الوطنية والمستوردات الإنتاجية (الوسيلة والرأسمالية) وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الأردني نظراً لأن حصيلة الصادرات الوطنية تُعدّ من المصادر الأساسية للعمليات التي تساهم بدورها في توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في العملية الإنتاجية، إضافة إلى أن نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات الوطنية أخذت بالارتفاع إذ ارتفعت من (16.4%) عام 1996 إلى (58.6%)

الجدول (4)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية في حالة تباطؤ زمني مقدارها سنة واحدة

المعاملات المقدرّة		المتغير المستقل
النموذج A ₄	النموذج A ₂	
0.71 *(6.36)	0.63 *(5.95)	معدل النمو في رأس المال
0.46 *(3.71)	0.44 *(3.50)	معدل النمو في عنصر العمل
0.11 *(1.96)		معدل النمو في الصادرات
0.12 *(1.97)	0.13 *(2.03)	معدل النمو في المستوردات (الوسيلة والرأسمالية)
4.44- *(2.57)	2.83- *(1.98)	المقدار الثابت
$\bar{R}^2=0.81$ F=28.88 DW=1.98	$\bar{R}^2=0.79$ F=27.21 DW=2.02	المؤشرات الإحصائية

-القيمة بين القوسين هي قيمة اختبار (t). * تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية 1%

ثانياً- أثر المستوردات الإنتاجية على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعات التحويلية في حالة تباطؤ زمني مقداره عام واحد:

بهدف التعرف على أثر المستوردات (الإنتاجية) في نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعات التحويلية بعد عام واحد من البدء بالاستيراد، حيث من الناحية النظرية والعلمية قد لا تؤثر المستوردات (الوسيلة والرأسمالية) في ناتج قطاع الصناعة التحويلية حالاً وإنما بعد فترة مناسبة تكفي لوصول المستوردات إلى منشآت القطاع الصناعي واستخدامها في العملية الإنتاجية، فقد جعلت فترة التباطؤ الزمني سنة واحدة وتم تقدير المعادلتين (3) و(5)، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول (4). ويتضح من نتائج هذا النموذج أن معامل التحديد المصحح R^2 قد ارتفع في المعادلة رقم (4) من 76% إلى 79% في حالة استخدام معدل النمو في المستوردات بعد فترة تباطؤ واحدة. وكذلك ارتفع من 77% إلى 81% في حالة استخدام معدل النمو في الصادرات.

كما أن قيمة اختبار (F) المحتسبة قد ظهرت في هذا النموذج أكبر من قيمته في النماذج السابقة، ونظراً لأهمية هذه الاختبارات في تحديد أفضلية النماذج في التعبير عن العلاقة الخطية بين المتغيرات، يمكن القول أن معدل نمو المستوردات بعد فترة تباطؤ زمني مقداره سنة واحدة لا يزال تأثيره قوياً وطرياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، إذ أن (81%) من التغيرات التي تحصل في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية سببها التغيرات التي تحصل في معدلات نمو عنصر رأس المال والعمل والصادرات الوطنية والمستوردات الإنتاجية.

كما بين هذا النموذج أن معدل نمو المستوردات بعد فترة تخلف زمني مقداره سنة واحدة يؤثر إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، إذ أن زيادة معدل نمو تلك المستوردات بمقدار نقطة مئوية تؤدي إلى زيادة معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (0.12) نقطة مئوية كما هو مبين في النتائج السابقة.

ومن هذا يستنتج أن معدل نمو المستوردات (الوسيلة والرأسمالية) يؤثر إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بعد فترة التباطؤ الزمني (ولا يزال هذا التأثير قوياً، مما يعزز من أن حجم الناتج الصناعي التحويلي ينمو بنفس الاتجاه الذي ينمو فيه حجم المستوردات الإنتاجية وذلك نتيجة تخلف الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والغياب النسبي لوجود قطاع وطني لإنتاج السلع الرأسمالية والضعف الشديد في الترابط الصناعي المحلي أو بين

القطاعات الاقتصادية المختلفة مما أدى إلى ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصناعات التحويلية، إذ بلغت نسبة إجمالي مستلزماتها السلعية المستوردة (76.7%) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية في عام 2013، في حين بلغت نسبة إجمالي مستلزماتها السلعية المحلية (23.3%) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية في نفس العام (Muhtaseb and Daoud, 2015).

النتائج والتوصيات:

باستخدام نموذج قياسي تم تقدير أثر نمو التجارة الخارجية في نمو ناتج قطاع الصناعات التحويلية في الأردن خلال الفترة 1996-2013، وظهرت النتائج التالية:

أ- إن النمو في الصادرات الوطنية الإجمالية يؤثر إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، حيث جاء ذلك التأثير بمقدار (0.18) نقطة مئوية. كما أن النمو في الصادرات الصناعية الإجمالية يؤثر إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية حيث جاء ذلك التأثير بمقدار (0.11) نقطة مئوية خلال فترة الدراسة.

ب- إن النمو في المستوردات الإنتاجية يؤثر إيجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، حيث جاء ذلك التأثير بمقدار (0.13) نقطة مئوية، مما يشير بوضوح إلى أن إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ينمو بنفس الاتجاه الذي ينمو فيه حجم المستوردات الإجمالية (الوسيلة والرأسمالية).

وعليه؛ تؤيد النتائج السابقة أن تجارة الأردن الخارجية تسهم في تحقيق النمو الصناعي، وهذا ينسجم مع واقع الحال في الصناعات التحويلية في الأردن نظراً لاختلال الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعات التحويلية وعدم حدوث تحولات نوعية لصالح الصناعات الإنتاجية بالشكل الذي يساهم في تغذية النشاطات الإنتاجية وخاصة النشاط الصناعي بمستلزمات الإنتاج اللازمة لاستمرار عملية الإنتاج، إضافة إلى محدودية موارد الأردن من المواد الأولية المختلفة مما أدى إلى ضعف أو انعدام الترابط الصناعي، أو بين تلك الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى اعتماد الصناعات التحويلية وباستمرار على ما يوفره النشاط الاستيرادي من المستلزمات الضرورية لاستمرار وتوسيع العملية الإنتاجية، وبالتالي أصبح نشاط المستوردات يمارس دوراً مهماً في تعجيل عملية التصنيع في الأردن وأصبحت علاقته ملازمة وضرورية لاستمرار عملية الإنتاج.

ثالثاً: ضرورة وجود خطة تفصيلية مستقلة للنشاط الاستيرادي كجزء من خطط التنمية الاقتصادية تكون قائمة على أسس وأساليب تخطيطية دقيقة ومرتبطة بصورة مباشرة بتخطيط الإنتاج ومبنية في ضوء الاحتياجات الفعلية للمنشآت الصناعية من السلع الإنتاجية كالمكائن والمعدات والسلع الوسيطة التي تستخدم كمستلزمات أساسية في عملية التصنيع. رابعاً: هناك ضرورة ملحة لتقليص تبعية القطاع الصناعي التحويلي على الاستيراد، الأمر الذي يتطلب توجيه استراتيجية الإحلال محل المستوردات نحو الصناعات التي يحل إنتاجها محل المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، وكذلك التنسيق بين القطاعين الصناعي والزراعي وتعميق التشابك بينهما.

وبناءً على ما تقدم من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

أولاً: ضرورة تشجيع وتوجيه الاستثمار نحو قطاع الصناعة التحويلية وخاصة نحو بناء الصناعات الإنتاجية التي تغطي حاجة الصناعات المحلية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بعد التأكد من سلامة دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعات.

ثانياً: ضرورة العمل على تطوير وزيادة حجم صادرات قطاع الصناعة التحويلية بمختلف الوسائل، لما لهذه الصادرات من آثار إيجابية في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، إضافة إلى أهميتها في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سواء في التخفيف من العجز في الميزان التجاري وتنمية المصادر الذاتية للعملات الأجنبية، أو في توفير فرص العمل للتخفيف من مشكلة البطالة.

المراجع

- Balassa, B. (1978). "Exports and Economic Growth: Further Evidence", Journal Development Economics, 5, 181-189.
- Bani -Hani, A. and Shamia, A.:(1989). "The Jordanian Industrial Sector: Output and productivity (1967-1986), An Econometric Analysis, Abhath Al-Yarmouk, 5, (2): 52-78.
- Chenery, H. Strout, A. (1990). Foreign Assistance and Economic Development, American Economic Review.
- Chenery, H. (1980). "changes in Trade shares and Economic Growth Interaction between Industrialization and Export", American Economic Association, 70, (2): 281-287.
- Esfahani, H. S. (1991). "Export; Imports and Economic Growth in semi-Industrialized countries", Journal of Development Economic,. 35, 93-116.
- Feder, G. ; (1982), "On Exports and Economic Growth" Journal of Development Economics, 12, 59-73.
- Jouini, J. (2015). "Linkage between international trade and economic growth in GCC countries: Empirical evidence from PMG estimation approach, Journal of International Trade & Economic Development, 24, (3):341-372.
- Khan, M. knight, M. (1988). "Import Compression and Export performance in Developing countries", The Review of Economics and Statistics, LXX, (2): 315- 321.
- Kwasi, F. Augustin. (1990). "Export and economic Growth: The African case", Journal of world Development, 18, (6): 831-835.

- رواشدة، ع. (2007). هيكل التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1976-2004)، رسالة ماجستير جامعة اليرموك.
- شامية، ع؛ وموسى الروابدة، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية (1967-1987)"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 16، العدد1، 1989، ص ص 62-84.
- شامية، ع؛ وموسى الروابدة، (1988)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن، خلال الفترة (1967-1987)، مجلة دراسات، منشورات الجامعة الأردنية، المجلد السادس عشر، العدد الأول 1989.
- الشتناوي، م. (2013)، الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير جامعة اليرموك.
- الطلافة، ق. (2005)، الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1976-2002)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- المحتسب، بثينة، سياسة إحلال المستوردات الصناعية في الأردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، 1983.
- نجم الدين، ش. (2000)، تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 16، العدد 4.
- هزايمة، م. (1993)، أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، مجلة دراسات، منشورات الجامعة الأردنية المجلد 22، العدد(3).
- الهزيم، ن. (2008)، تأثير التجارة الخارجية على التضخم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية. Hellwig, M. (2008).

- Development*, 5, (11): 52-70.
- Tyler, G. William. (1981), "Growth and Export Expansion in Developing countries", *Journal of Development Economics*, 9, 21-130.
- Muhtaseb, B. Daoud, H. (2015). Vertical Specialization in the Middle East; Evidence from the Import Content of Exports, *European Scientific Journal*, 11, (10): 77-90.
- Stancheva, I. (2014). "The Impact of Foreign Trade on Economic Growth", *Journal of Sustainable*

The Impact of the Foreign Trade on the Growth of the Jordanian Manufacturing Industry Sectarian Analytical Approach during the Period (1996 – 2013)

**Fadel M. Al-Habashneh*

ABSTRACT

The study aims at analyzing the impact of the foreign trade on the growth of the Jordanian industrial sector during the period (1996 –2013). In order to achieve the above objective the OLS (ordinary least squares) model has been fitted to the relevant data concerning growth rate of the industry, as dependent variable and growth rate of exports and growth rate of imports as the independent variables.

The main finding of the study that the growth rate of both exports and imports has positive effect on the growth rate of manufacturing sector. Therefore, the study suggests that investment should be encouraged and oriented towards intermediate and capital industries.

Keywords: Foreign trade, Economic Growth, Manufacturing Industry.

* Faculty of Business, Mutah University, Jordan. Received on 27/04/2015 and Accepted for Publication on 21/07/2015.